

**الشروط المرجعية**

**برنامج تمكين المرأة في دول المشرق - العراق**

**مستشار لبناء القدرات لأصحاب الشأن في مجال رعاية الأطفال في العراق**

**1 – الخلفية:**

**إن المساواة بين الجنسين اقتصاد ذكي يُسهم في الحد من الفقر وتقوية القدرة على تحمل الصدمات وتعزيز الرخاء المشترك.** إن تمكين المرأة والفتيات ذات قيمة جوهرية وهو ضروري من أجل تحقيق مؤسسات أكثر شمولية وسياسات سليمة ومحصلات إنمائية فعّالة.

**في بُلدان المشرق، حقق العراق والأردن ولبنان مكاسب ملموسة على صعيد حصول المرأة على خدمات التعليم والرعاية الصحية، إلا أنه لا تزال هناك تحديات أمام** **الفرص الاقتصادية للنساء**. في دول المشرق، هناك امرأة واحدة فقط تعمل من بين كل خمس نساء، وأقل من 5% فقط من الشركات تقودها المرأة، من الناحية القانونية هناك قيود معينة تتعلق بالمجالات والمهام التي يمكن للمرأة أن تعمل فيها في البلدان الثلاثة. للنساء فرص أقل للوصول إلى الخدمات المالية الرسمية أيضاً. بالإضافة إلى ذلك تواجه هذه البلدان مشاكل سياقية محددة وخاصةً في مواجه الهشاشة والصراع.

**سوف يؤدي المشاركة الاقتصادية المتزايدة للنساء إلى نمو شامل ويساعد على تطور الطبقة الوسطى**. يمكن لسد الفجوة بين الجنسين في معدلات المشاركة في القوى العاملة بنسبة 25 بالمئة أن يُعزز الناتج الإجمالي المحلي (من حيث تعادل القوة الشرائية) بنسبة تسعة بالمئة في لبنان وعشرة بالمئة في الأردن وأحد عشر بالمئة في العراق (منظمة العمل الدولية 2018).

**إن برنامج تمكين المرأة في دول المشرق والذي أطلق في بيروت - لبنان في 19 من شباط 2019، يوفر المساعدة التقنية لدول المشرق، لتعزيز الفرص الاقتصادية للمرأة وذلك تحفيزاً لها من أجل التوجه نحو مجتمعات سلمية وأكثر إستقراراً وشمولية، حيث النمو الاقتصادي يفيد الجميع.** من خلال التعاون مع القطاع الخاص، والمجتمع المدني وشركاء التنمية يدعم البرنامج الجهود التي تقودها الحكومات على مستوى أولوية البُلدان، الأنشطة الإستراتيجية الإقليم التي تقوم: (1) بتقوية البيئة المواتية للمشاركة الاقتصادية للمرأة؛ و (2) تُحسن وصول المرأة إلى الفُرص الاقتصادية.

**خلال السنوات الخمسة (2019 - 2024) سيدعم البرنامج النشاطات على مستوى الدولة والتي يتم توجيهها بخطط عمل وضعتها الحكومة وتحت ثلاث ركائز مُترابطة كالتالي:**

1. الحوار والمشاركة:بناء القدرات والتوعية على جميع المستويات، جمع أصحاب الشأن عبر جميع القطاعات والفئات.
2. البيانات والمعرفة: البيانات الإقليمية وبيانات الدولة والتحليلات من أجل السياسيات المُستندة على الأدلة.
3. الإبتكار من أجل النتائج: اختبار وتقييم التُدخلات، لتحديد الحلول وتقديم الدعم للمبادرات التحفيزية التي تعزز الفرص الاقتصادية للمرأة.

**إن نسبة المشاركة النسائية في القوى العاملة في العراق منخفضة بشكل خاص. فهذه النسبة في العراق حالياً هي (10.6%)، في حين أن مشاركة الرجال هي (68.0%)[[1]](#footnote-1).** الأمر الذي يمكن أن يُقوضَ قُدرة البلاد على تحقيق أقصى قدر من النمو الاقتصادي. بُغية الاستجابة لهذا التحدي المُتمثل بنسبة مشاركة النساء في القوى العاملة، أطلق برنامج تمكين المرأة في دول المشرق - العراق والحكومة العراقية خطة عمل وطنية، للتمكين الاقتصادي للمرأة وهي خطة طموحة تهدف إلى رفع نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة بنسبة خمسة نقاط مئوية بحلول 2024.

**من المعوقات الرئيسية التي تحول دون حصول المرأة على وظائف أفضل وأكثر هي قلة الوصول إلى رعاية ذات النوعية الجيدة للأطفال وبتكلفة معقولة**. إن إنجاب الأطفال يرتبط بشكلٍ وثيق بعدم المُشاركة أو تسرب النساء من سوق العمل خاصة بين النساء الأقل تعليماً[[2]](#footnote-2). تتحمل النساء في العراق حوالي 92 في المائة من مسؤوليات رعاية الأطفال مقارنة بالرجال، حيث يقضين أكثر من 10 أسابيع في السنة، أكثر من الرجال في رعاية غير مدفوعة الأجر[[3]](#footnote-3). بالإضافة إلى ذلك، فإن أقل من 5٪ من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ثلاثة إلى خمسة سنوات يشاركون في التعليم ورعاية الطفولة المُبكرة في العراق[[4]](#footnote-4). وعليه فإن توفير رعاية الأطفال يمكن أن يُمكّن المزيد من النساء (والرجال) من المشاركة في القوة العاملة ويَخلق في الوقت نفسه فرص عمل إضافية في قطاع رعاية الأطفال والتي هي وظائف (أعمال) تعمل فيها المرأة أكثر. يُمكن لأصحاب العمل دعم رعاية الأطفال وجني الفوائد التجارية، كزيادة الأرباح والإنتاجية[[5]](#footnote-5). بالإضافة إلى ذلك، من المرجح ان يكون الأطفال الذين يحصلون على رعاية وتعليم جيدين أكثر صحة وإنتاجية كبالغين. وبالتالي يمكن أن تؤدي رعاية الطفل إلى الفوز ثلاثي (إن صح التعبير) للعوائل وأصحاب العمل والاقتصادات.

**2 – الأهداف:**

تُدير الحكومة العراقية وتُرخص رعاية الأطفال وتوفر خدماتها أيضاً. تقوم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بترخيص مقدمي خدمات رعاية الأطفال والتي تقدم للأطفال من بين (0 - 4سنوات) و يشار إليها عادة بدور الحضانة في العراق، يتم الترخيص من خلال عدة دوائر في المحافظات بالأضافة الى ان الحضانات الحكومية تدار من قبل المحافظات . يمكن لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية الاستفادة من بناء القدرات لجمع البيانات المطلوبة وإدارة قاعدة بيانات دور الحضانات. إن الهدف من هذه المهمة هو المُساهمة في تعزيز قدرة أصحاب الشأن في وزارتي العمل والشؤون الاجتماعية والتخطيط, هيئة رعاية الطفولة و ممثلي المحافظات المختارة حول طرق جمع البيانات ذات الجودة العالية وتصنيف قطاع رعاية الأطفال.

إن الغاية من هذه الاستشارة هو الاستعانة باستشاري متخصص في أساليب لجمع البيانات وتصنيف مقدمي رعاية الأطفال، لتدريب أصحاب الشأن على تقنيات جمع البيانات وتصنيفها وإنشاء قواعد البيانات وتحديثها.

**3 – النشاطات الرئيسية والمنجزات المستهدفة:**

يعد الاعتماد على البيانات ذات الصلة في الوقت المناسب أمرًا أساسيًا للمساعدة في رصد التقدم المحرز وإرشاد القرارات المتعلقة بالسياسات والبرامج. ولا يقتصر جمع البيانات على البيانات الصحيحة فحسب، بل ينبغي أيضا جمعها وتخزينها واستخدامها بطريقة ملائمة.

النشاط الرئيسي لهذه الاستشارة هو تقديم دورة تدريبية حول الأساليب الفعالة لجمع البيانات وتخزينها واستخدامها للحصول على نتائج مفيدة وذات صلة. سيكون أصحاب الشأن الحكوميين، بما في ذلك وزارة العمل والشؤون الاجتماعية و وزارة التخطيط، هيئة رعاية الطفولة و ممثلي المحافظات المختارة والمؤسسات ذات الصلة المستفيدين الرئيسيين من الدورة التدريبية.

وستشمل الدورات المتعلقة بجودة البيانات الأنشطة التالية:

1. تقديم تقرير أولي حول المنهجية والطريقة لإنجاز الأنشطة أدناها.
2. عقد جلسات استشارية مع أصحاب الشأن بما في ذلك الجهات الحكومية (وزارتي العمل والشؤون الاجتماعية والتخطيط, وهيئة رعاية الطفولة وممثلي المحافظات)، والمؤسسات ذات صلة وذلك لتقييم القُدرات المتعلقة بتصنيف رعاية الأطفال، وجمع البيانات، وإنشاء قاعدة البيانات وإدارتها.
3. وضع مبادئ توجيهية تشمل التوصيات حول جمع وتصنيف مراكز رعاية الأطفال وتقيم ظروف سوق رعاية الأطفال. تقديم المبادئ التوجيهية والتوصيات إلى الجهات الحكومية ذات الصلة.
4. وضع مادة تدريبية عن بناء القدرات لجمع البيانات ذات الجودة العالية مع التركيز على خدمة رعاية الأطفال، حيث سيتم استخدام هذه المادة التدريبية في التقييم واتخاذ القرارات التي تستند على المعرفة. يجب أن تتضمن مواد التدريب طُرق جمع البيانات النوعية والكمية، إلى جانب أهمية إجراء تدقيق نوعي منتظم من خلال عملية السيطرة النوعية.
5. توفير جلستي تدريب لذوي الشأن من وزارتي العمل والشؤون الاجتماعية والتخطيط و هيئة رعاية الطفولة و ممثلي المحافظات المختارة أو أي مؤسسات ذات صلة من خلال التعاون مع منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية حول المناهج الحديثة في جمع البيانات وإدارة قاعدة البيانات.

1. تقديم المعلومات حول التقدم المحرز حول التطورات الفنية لرئيس فريقي المهام للبنك الدولي وبرنامج تمكين المرأة في دول المشرق – العراق, و ايضا المشاركة والحضور في اجتماعات مع فريق البنك الدولي والحكومة بناءً على طلب مدير المشروع.
2. يجب أن يكون جميع ما سيتم تقديمه أو إيصاله باللغتين الإنجليزية والعربية.
3. يجب أن يتم تنفيذ الأنشطة في العراق بشكلٍ شخصي.

**4- الملف الشخصي للاستشاري**

التعليم:

**درجة جامعية في العلوم، الاقتصاد، الإحصاء أو الاختصاصات ذات صلة.**

الخبرة:

* ما لايقل عن 7 أعوام من الخبرة في تطوير المهارات وبناء القدرات، خصوصاً في مجالات الإحصاء وإدارة البيانات.

* **إظهار المعرفة والخبرة في أداء العمل التحليلي وإعداد المبادئ التوجيهية ومواد بناء القدرات.**
* **امتلاك مهارات التواصل الكتابية وشفوية قوية، ومن ضمن ذلك القدرة المُثبتة أو المُبرهنة على كتابة التقارير وبناء الشبكات للحصول على التعاون مع الشركاء.**
* **إظهار الخبرة المُبرهنة في وضع الوثائق الإستراتيجية المُتعلقة بجمع البيانات ذات الجودة العالية وتطوير وإدارة قواعد البيانات، بما في ذلك تصميم وتنفيذ الاستشارات أو الأساليب التشاركية الأخرى.**
* **الإلمام بالمُبرمجين والإجراءات الفنية. ومن ضمن ذلك الخبرة في العمل مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمؤسسات الحكومية.**
* **القدرة على العمل بشكلِ فعّال ضمن الفريق مع مهارات ممتازة في التعامل مع الآخرين؛ القدرة على العمل في بيئة متعددة الثقافات وإظهار السلوك والمواقف التي تُراعي الفوارق بين الجنسين واللا تمييزية.**
* **مهارات ممتازة في تطبيقات الحاسوب/المعلومات، ومن ضمن ذلك برامج الوورد والإكسل والباور بوينت، مجموعة** MS Office)**).**
* **إجادة ممتازة للغة الإنجليزية، تحدثا وكتابة. معرفة اللغة العربية تُعطي الأفضلية.**

**5 - الترتيبات الإدارية والمكافآت**

تبلُغ مدة الاستشارة 25 يومًا، وتمتد على مدار الفترة من تشرين الأول 2022، إلى حزيران 2023. سيتم تحديد أجر هذه الاستشارة قصيرة الأجل بناءً على خبرة المُرشح والشروط المرجعية.

**الرجاء إرسال الطلبات إلى:** السيدة غرام القسطلاني دكستر، [gdexter@worldbank.org](mailto:gdexter@worldbank.org) و السيدة ژين المختار، [zalmukhtar@worldbank.org](mailto:zalmukhtar@worldbank.org).

1. منظمة العمل الدولية: مسح القوى العاملة في العراق 2021 [↑](#footnote-ref-1)
2. البنك الدولي: " المشاركة الإقتصادية للمرأة في العراق، الأردن ولبنان"، (2020). [↑](#footnote-ref-2)
3. معهد التنمية الخارجية: "عمل المرأة: الأمهات والأطفال وأزمة رعاية الأطفال العالمية"، (2016). [↑](#footnote-ref-3)
4. معهد التنمية الخارجية: "عمل المرأة: الأمهات والأطفال وأزمة رعاية الأطفال العالمية"، (2016). [↑](#footnote-ref-4)
5. كما هو مبين في تقرير مؤسسة التمويل الدولية عن معالجة رعاية الأطفال: http://www.ifc.org/tacklingchildcare [↑](#footnote-ref-5)